تصحيح الأوضاع العلمية في الجماعات المصرية

دكتور عبد الباقي إبراهيم
رئيس مركز الدراسات التخطيطية
والمعمارية
وكبير خبراء الأمم المتحدة في التنمية
العمرانية
وأستاذ التخطيط ورئيس قسم العمارة بجامعة عين
شمس سابقا

الأستاذ / محمود عارف محرر أخبار الجامعات – جريدة الأخبار

لقد كان لقرار إلغاء كراسي الأستاذية أثره البالغ علي العملية التعليمية في الجامعات المصرية... وإذا كان الهدف من القرار هو إرضاء الغالبية العظمي من أعضاء هيئات التدريس وإفساح الأبواب أمامهم للترقي حتى تضخمت بهم الكليات وانقلب نتيجة لذلك الهرم الوظيفي وانقلبت بالتبعية الأوضاع التعليمية في الجامعات وأصبح هدف عضو هيئة التدريس هو الترقي للدرجة الأعلى بعد نشر عدد محدد من الأبحاث يقيمها الأساتذة الذين وجدوا الأبواب مفتوحة أمامهم ولم يتقدموا خطوة علي طريق العلم والمعرفة أكثر مما قدموه ليصلوا إلي درجة الأستاذية، فانخفضت بذلك المستويات العلمية للبحوث الجديدة .. هكذا تتفاعل الظروف القائمة وتساعد الأوضاع الحالية علي الهبوط بالمستوي العلمي للجامعات المصرية مقارنة بالتقدم الذي نشهده في غيرها من الجامعات الأجنبية والعربية أيضا.

لقد كتبت في إحدى تقاريري لترقية أحد الأساتذة المساعدين إلي درجة الأستاذية أن الأعمال المقدمة من سيادته لا ترقي إلي مستوى طالب السنة الأولي.. بكل الصدق والأمانة والموضوعية وقد طلبت من الأستاذة الذين رشحوه أن يقيموا أعماله. فإذا كانت مقبولة لنجاح الطالب من السنة الأولي للسنة الثانية فسوف أقر بصلاحيته للأستاذية.. هكذا وصلت الجامعات إلي هذا الحد من الهبوط الفكري والعلمي... ورفضت الترقية.. وألغيت اللجنة وشكلت لجنة أخرى رفضت الترقية ثم شكلت لجنة ثالثة غير متخصصة ووافقت علي الترقية.. وحصل الأستاذ المساعد علي درجة الأستاذية.. ويرأس الآن إحدى الأقسام العلمية.. وهو في سبيل تقديمه إلي المحاكمة من النقابة التي ينتمي إليها بسب سلوكياته المهنية.. وإذا كان قد تم اكتشاف هذا في أحد الأقسام في إحدى الكليات في إحدى الجامعات فالله أعلم بما يتم في غيرها من الأقسام.. وهي عديدة ومتشعبة.

لقد ساعد كثرة الأساتذة في الأقسام علي ظهور ظاهرة الانقسام الفكري والشخصي بينهم.. فكثرت التكتلات المتشاحنة والمتحاربة الأمر الذي ينعكس بالتبعية علي العملية التعليمية ويدركها أبناؤها من الطلبة بالحسرة والألم..

ولتصحيح الأوضاع القائمة في الجامعات لابد من العودة إلي نظام أستاذ الكرسي مع البقاء علي النظام الحالي حتى لا تتأثر النظم القائمة وذلك بإعادة إنشاء درجات محدودة لأساتذة الكراسي كما كان من قبل يتقدم إليها الأساتذة الحاليين وتشكل لها لجان نوعية من أساتذة الكراسي السابقين حتى تتكون قاعدة جديدة من أساتذة الكراسي يقومون علي توجيه العملية التعليمية في مسارها الصحيح والقضاء علي التكتلات المتشاحنة وتعيد إلي الجامعة المصرية وجهها الحضاري والعلمي الذي عرفت به من قبل.

والله ولى التوفيق ...